مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، مُنَزِّل الكتاب المحكم بلسان عربي مبين على خاتم النبيين محمد ﷺ ذي الخطاب الفصل المبين، وبعد:

فالعربية لغة القرآن الكريم، لما فيها من حسن البيان، وقد مدح الله تعالى القرآن بالبيان والإفصاح وحسن التبيين وبجودة الإيضاح، وحكمة البلاغ، قال تعالى: ﴿**هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ**﴾[آل عمران:٣٨] والتبيين يكون باللغة، وهذا أمر يقتضيه الإبلاغ، قال تعالى: ﴿**نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ**﴾[النحل:٨٩]، والإبلاغ يقتضى الإبانة والتفصيل، قال تعالى: ﴿**كُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً**﴾[الإسراء : ١٢] وهذا التفصيل يقتضي لغة واضحة مبينة فأنزله الله تعالى بلسان عربي: ﴿**وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾[طه : ١١٣]، ﴿**وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ**﴾[النحل : ١٠٣].

وقد اخترت موضوع " الحمل على اللفظ والمعنى فى القرآن الكريم "، لقلة البحوث فيه، ولأنه غرض الطاعنين فى القرآن الكريم والعربية، وموطن الظن والشبهة والتوهم عند الضعفاء، والقرآن الكريم حمَّال وله وجوه ولا يفهم معناه ووجوهه إلا أولو العلم، والحمل على اللفظ والمعنى باب واسع فيه، وقد توسعت فى بحث الحمل، فتناولت أثر الحمل فى مطل الحركات، وتشاكلها، وإتباع بعضها جنس بعض، وتناولت الحمل فى حروف المعانى، فبحثت وقوع الحرف موقع غيره فى اللفظ والمعنى والعمل الإعرابى، وبحثت تماثل الأصوات وتقاربها وتجانسها، وبحثت الحمل على الجوار فى الحركات والأبنية والإعراب، وبحثت الحمل فى العدد والنوع، وبحثت الحمل على اللفظ والمعنى فى الأبنية، وتوسعت فى الحمل فى الإعراب؛ لكثرة قضايا الإعراب، وأثر اختلاف وجوه الإعراب فى المعنى، وأثر وجوه المعانى فى الإعراب.

وقد انبرى بعض ضعاف العقل والرأي ومرضى القلوب والمرجفين للطعن في العربية والتشكيك في قدرتها على التعبير وليست أقوالهم فيها إلا هباءً منثوراً، فقد تكفل الله تعالى بحفظ هذه اللغة في أهلها، قال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[الحجر:٩] فالله تعالى حفظ العربية من الاندثار، فجعلها لسان كتابه الكريم، فبقيت وانتشرت في غير العرب بفضله ﷻ، واندثرت لغات أخرى أو زالت عن وضعها فتحرف لفظها، بيد أن العربية ازدادت اتساعاً في اللفظ والمعنى وانتشرت في اللسان وتفاعلت مع الثقافات، وجَنَّدَ الله تعالى عباداً أولي إيمان صادق ينافحون عنها، ويردون كيد المنافقين مرضى القلوب الذين التمسوا المتشابه ليلبسوا على الناس أمرهم، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، فطعنوا في قواعد العربية ونفروا الناس منها، وزعموا أنها ليست مطردة وأنها من صنعة العلماء، وأن العربية الفصيحة لا تقوم عليها، وتوهم ضعاف الرأي منهم أن سيبويه وضع قواعد العربية، فطعنوا فيه، وهذا الرأي عليهم عمى، فقواعد اللغة أخذت من اللغة وقيس عليها وليست من وضع واضع، وليس سيبويه الذي وضع قواعد اللغة، فقد كان مسبوقاً بأفذاذ رواد استنبطوا القواعد من النظام اللغوي وبينوا أحكامها، وعملوا بالمشهور فجعلوه قياساً يقيس عليه المتأخرون، ويقيمون عليه لفظهم، ولسيبويه الفضل في جمع هذه القواعد في كتابه الإمام " الكتاب "، وهو أول كتاب جامع وصلنا غير كتب موضوعية ورسائل تركها سابقوه ليست بجامعة علم النحو مقنناً، فأحصى سيبويه فيه آراء المتقدمين عليه، وزاد فيه من اجتهاده، ولا يدعي غير الجاهل أن العلماء وضعوا قواعد اللغة، فالواضع العرب الأوالى وغيرهم من المتقدمين في اللغات الأخرى، ثم أعقبهم مقلدون حتى جاء جيل المتعلمين فاستنبطوا الأنظمة التي أقام عليها السابقون لسانهم، وجعلوها مقياساً لخطابهم وقانوناً يحتكم إليه، وقد صدروا في هذا القانون اللغوي عن كلام المتقدمين عليهم من

ذوي اللسن. وقد غالى بعض المتطرفين الحداثيين فطرحوا العربية عن القرآن الكريم، ليأخذوها عن غرة فلا تجد دعماً لها، وليجردوها من سلاح طالما قاتلت به، وانتصرت، وطالما احتفظت به فحفظها، ومقصدهم أن تخوض المعركة معهم دون سلطان نصير، والعربية مَدين للقرآن الكريم بكل ما فيها فلولا القرآن الكريم لكانت في عداد اللغات الميتة، فأنى تقطع عنه ؟ واستدلوا ببعض الآيات خطأ فى مخالفة القاعدة، والقرآن الكريم حجة عليهم.

وزعم بعضهم أن العربية القديمة ليس فيها نظام قواعدي واحد يعمل به في كل موضوع وعدوا وجوهاً تختلف فيها العربية، فأبطلوا العمل بالقاعدة لوجود ما يخالفها وعمَّوا على العامة، وألبسوا عليهم معرفتهم المتواضعة وذكروا ألفاظاً في القرآن الكريم زاعمين أنها تخالف القاعدة التي اصطفاها العلماء – حسب زعمهم– والقرآن الكريم يقاس على لفظه ولا يقاس بغيره من كلام العرب، وقد وضعت القاعدة عليه ولا يطوع لفظه أو وجه من القراءات على قاعدة، فالقاعدة تبع للمشهور من وجوه القراءات وغير المشهور الذى عرف بالشاذ يؤخذ به عند فقد المشهور، فالشذوذ يعنى عدم انتشار القراءة والإجماع عليها، وهذا لا ينفى عنها صحتها والأخذ بها فى العربية، فالمشهور يقاس عليه، ويقاس على النادر – إن عزَّ المشهور– والقراءات الشاذة فى حكم النادر، لعدم شهرتها، والشاذ منها يحتج به، ولا يجوز الأخذ عن القراءات الفاسدة التى ثبت فساد روايتها ومخالفتها عرف العربية، ووجوه القراءات فسرت في ضوء لهجات العرب الفصيحة ووجوه العربية في التعبير، وهذا متفق عليه، وهؤلاء المعادون للعربية لا يفقهون شيئاً عن عرف العربية ووجوه التعبير فيها، ولا يحيطون علماً بأن الاختلاف في اللفظ يكون لوجه من وجوه المعنى وأن العدول عن الأصل إلى ما يخالفه يكون للتفريق بين الشيء وما يشبهه أو للمبالغة، وأن قواعد العربية التي استنبطها العلماء من العربية قامت على المشهور من كلام العرب تيسيراً على المتعلمين، وأنها لا تعني الإجماع على وجه واحد، فهذا

محال في كل اللغات، وقد وقع الاختلاف في الخطاب المنطوق ولا ضابط في كلام الناس يردهم عن المخالفة ووقع ذلك في العربية قبل الإسلام حتى نزل القرآن الكريم فاصطلح المسلمون على خطابه وما وافقه من المشهور من لسان العرب، فاختاروه قوالب لهم يقيمون عليها كلامهم ويقطعون بها اختلاف اللهجات التي كادت تكون لغات مستقلة، ولولا القرآن الكريم لانشقت عن لسانها وأصبحت هنالك لغات محلية فجمعهم القرآن الكريم على لسان واحد، فأوغر هذا صدور قوم ضلوا يبغون الفتنة والتفرقة، فتأولوا الاختلاف على غير وجهه ودسوا في الناس غيظ قلوبهم التي ملئت حقداً، ولكن الله تعالى سلم فقيَّد لهذه الفتنة رجالاً يخمدونها ويقطعون لسان مشعلها، وهم مشمرون لدرء الشبهة وإطفاء الفتنة كلما أوقدها مرضى القلوب الذين يتتبعون مواطن الخلاف والشاذ والردىء فيدفعونها في العامة، ويغرون ضعاف الرأي وطلاب الهوى والسمع بالخوض في حديث الأفك ولا يغني عن الحق شيئاً. وقد استوجب حق ديني وحق لغتي وأمتي عليّ أن أدفع بسهمي، وأن أجند نفسي للدفاع عن اللغة العربية فلها علي حقوق: أنها لغة القرآن الكريم، وأنها لغة التراث، وأنها لغة أمتي ووطني، فأعظم بها من حقوق تستوجب الوفاء بها.

وقد اخترت موضوعاً يعد فرعاً في عرف النظام اللغوي بيد أنه عظيم الشأن في وجوه التعبير فيها، وهو الحمل على اللفظ والمعنى، وهو موطن يلج منه المرجفون للطعن في العربية ويعدونه ثغرة فيها وأنا أعده معلماً تعرف به العربية بين اللغات، فالعربية تعبر عن المعاني المختلفة بوجوه مختلفة، وقد يحتمل الوجه وجوهاً، وهذا اتساع وتيسير، ولا تعاب اللغة عليه بل تعاب على التضييق والإسراف في اللفظ والمعنى، وليس في التعدد والاتساع مشقة على المتعلم، فليس له من ذلك إلا ما تحتاج إليه وجوه التعبير عن معانيه فقط، فيترك ما لا يعن له العمل به.

والرأي في تعدد وجوه العمل بقواعد النحو أن المتعلم المبتدئ يحتاج منها الحكم لعام المشهور الذي لا يشذ عن المعمول به من قواعد اللغة في لغتنا المعاصرة، وليس في حاجة إلى معرفة الوجوه الأخرى التي يحتملها القول، والتوسع في معرفة وجوه الاختلاف للمختص والباحث وأولى العلم الذين يحتاجون إلى معرفة الفروق اللغوية ووجوه الاختلاف لفهم النص وتفسيره، والمبتدئ وغيره ممن يشتغلون بغير علوم اللغة والدين والأدب ترهقهم مسائل الخلاف وتنفرهم من اللغة، ويعوذهم من ذلك ما يصلح لغتهم من القواعد ويقيم خطابهم؛ لئلا يفروا من عربيتهم إلى اللغات الأجنبية.

والله تعالى أسال أن يهدينا إلى الحق وإلى ما ينفع الناس وفيه صلاح أمرنا، وأساله أن يهدينا وأن يرزقنا علماً نافعاً ورأياً صائباً وقلباً حافظاً وواعياً وفهماً وسداداً، فهو ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

الدكتور محمود أبو المعاطى عكاشة

لاظوغلي – القاهرة

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م